صندوق استثمار بنك البركة مصر لأسواق النقد المتوافق مع مباديء الشريعة الإسلامية

التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تقديم وعاء ادخاري واستثماري متوافق مع الشريعة الإسلامية طبقا للضوابط التي تم الموافقة عليها من لجنة الرقابة الشرعية من خلال استثمار جميع أمواله في استثمارات سائلة قصيرة الأجل.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في أذون الخزانة والصكوك الحكومية وصكوك الشركات.
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق.
- الحد الاقصى لمده أي استثمار من استثمارات الصندوق ثلاثة عشر شهراً.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة يومية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة يوميا

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق مفتوح
تاريخ التأسيس	سبتمبر-٢٠١٩
سعر الوثيقة	١١٨,٣٦ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٠,٠٠ ج.م.
المدة	٩٨,٦٩ أيام
حجم الصندوق	٣٤٠,٨٤ مليون ج.م
كود ISIN الخاص بالصندوق	٢٣٨٨٣١٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	يحيى عبد اللطيف
مساعد مدير الاستثمار	علي سلام

بيانات التواصل

بنك البركة مصر

تليفون ١٩٣٧٣

فاكس +٢٠٢-٣٣٧٦١١٤٥٣

العنوان الالكتروني http://www.albaraka-bank.com/

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢١	٨,٥٩%
٢٠٢٠	٩,٧١%
منذ بداية العام	٨,٧١%
منذ التأسيس	١٠,٣٤%

توزيع الأصول

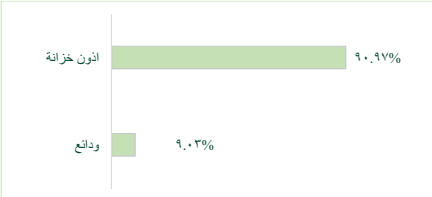

الاداء

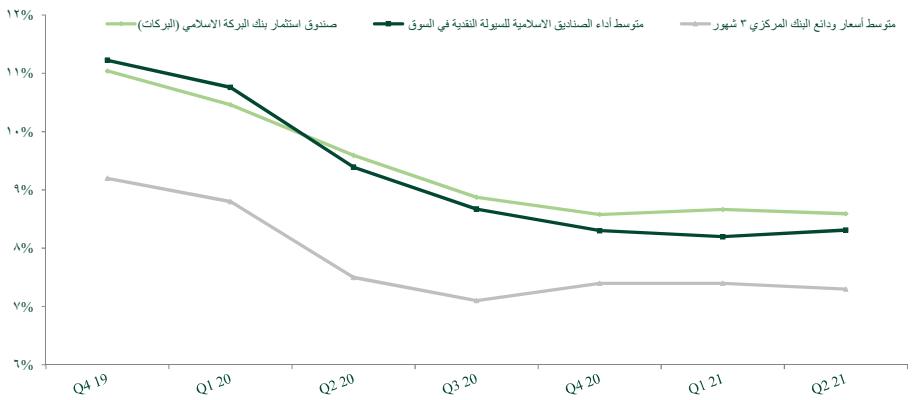

تحليل السوق

أداء السوق

- سجل اجمالي الناتج المحلي الحقيقي أرقام أولية بلغت ٢.٩% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ٢.٠% خلال الربع السابق.
- زيادة معدل البطالة الي ٧.٤% خلال اربع الأول من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ٧.٢% الربع السابق.
- ارتفاع أسعار السلع الغذائية والسلع الأخري بسبب عوامل العرض والطلب، مما أدي الي عدم وضوح ما سيأتي في المستقبل. علاوة علي ذلك قرر البنك المركزي الإبقاء علي أسعار الفائدة دون تغيير مع تحقيق هدف متوسط معدل تضخم بلغ ٧% (+/- ٢%) في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ واستقرار الأسعار علي المدي المتوسط.
- سجل ميزان المدفوعات المصري فائض بلغ ٣٣٠ مليون دولار في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بالمقارنة بعجز بلغ ٥.٥٣ مليار دولار العام الماضي.
- ارتفاع نسبة ملكية الأجانب في أذون الخزانة الي ٢٢.٣ مليار دولار حتي نهاية شهر مايو من ٢٠.٩ مليار دولار حتي نهاية شهر أبريل.
- وقد بلغ متوسط العائد صافي من الضرائب على أذون الخزانة خلال الربع الثاني من العام ١٣.١٩%، ١٣.٣٨%، ١٣.٣٨% و١٣.٣٠% لإصدارات أذون الخزانة لمدة ثلاث أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر والعام على التوالي.

التطورات الاقتصادية

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ علي أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨.٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩.٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ١٠.٥٠% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتي نوفمبر ٢٠٢٠. وأشار البنك المركزي أن معظم المؤشرات المصرية تتعافى تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩، في حين ارتفعت أسعار النفط العالمية والسلع الأخرى لتصل إلى مستويات تفوقت علي مستويات التي وصلوا اليها بعد الجائحة، مع عدم اليقين بشأن اتجاه أسعارها في المستقبل. نتيجة لذلك، قررت لجنة السياسة النقدية إبقاء سعر الفائدة دون تغيير.
- أعلن صندوق النقد الدولي عن استكمال برنامج اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA)الذي أطلقته مصر مع صندوق النقد الدولي عند انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19، والذي يمهد الطريق أمام مصر لتلقي ١.٦ مليار دولار التي تمثل الشريحة الثالثة من القرض. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن صافي الاحتياطيات الدولية في مصر ورصيد الميزانية الأولية تجاوزا هدف البرنامج، بينما ظل التضخم ضعيفًا.
- أعلن مجلس الشعب عن تصديق ميزانية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ المقدمة من الحكومة، بتوقعات لتحقيق نمو الناتج المحلي بـ٥.٤% بالإضافة الي تخفيض عجز الموازنة الي اجمالي الناتج المحلي الي ٦.٧% وتستهدف الميزانية اجمالي ايرادات تبلغ ١.٣ تريليون جنيه مصري فيما تصل اجمالي المصروفات الي ١.٨ تريليون جنيه مصري. وتشمل قترة الانفاق الحكومي زيادة بنسبة ٢٧.٦% في الاستثمار العام لتصل الي ٣٥٨ مليار جميه مصري بالإضافة الي زيادة ١١.٤% في أجور وتعويضات موظفي الدولة لتصل الي ٣٦١ مليار جنيه مصري.
- استمرار شراء الاجانب سندات خزانة اضافية بقيمة ١.٥ مليار دولار خلال شهر مايو مما أدي الي ارتفاع اجمالي نسبة الأجانب الي اعلي مستوي علي الاطلاق عند ٢٢.٣ مليار دولار. نلاحظ أن الاجانب يمتلكون حاليا ٢٣% من اجمالي سوق الخزانة المصري. وسجلوا صافي مشترون في السوق منذ يوليو ٢٠٢٠ باستثناء مارس ٢٠٢١حيث تحولوا الي صافي بائعون. ومع ذلك، استأنفوا مركز الشراء في الشهريين التاليين.
- تضاعف عجز الحساب الجاري بـ١.٨ مرة من ٧.٣٤ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولي من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ الي ١٣.٣٠ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولي من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. ترجع الزيادة في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي إلى تراجع عوائد قطاع السياحة إلى ١.١٤ مليار دولار فقط مقارنة بـ٦.٧٢ مليار دولار في التسعة أشهر الأولي من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ قبل انتشار وباء كوفيد-١٩. عوض جزئياً زيادة التحويلات من الخارج التي زادت بنسبة ٨.٨٪ من ٢١.٣١ مليار دولار إلى ٢٣.١٩ مليار دولار.
- أعلنت شركة جي بي مورجان أن مصر مدرجة في قائمة مراقبة الانضمام للمؤشر إلى مؤشر GBI-EMلسوق الدين المحلي. وأعلن البيان أن من المتوقع أن مصر ستكون لها وزن بنسبة ١.٨٪ مما سينتج عنه تدفقات تلقائية بحوالي ٤.٠ مليار دولار. سيتم اتخاذ القرار النهائي بشأن الإدراج في المراجعة التالية للمؤشر في شهر أكتوبر. نلاحظ أن الأجانب يمتلكون حاليًا حوالي ١٥٪ من سوق الدين المحلي في مصر بينما، وبالتالي فضم مصر الي المؤشر سوف يساعد في تقليل تكاليف الاقتراض.
- أعلنت الحكومة عن زيادة أسعار الكهرباء بمتوسط ١٣٪ للاستهلاك السكني مقارنة بزيادة ١٩٪ في العام الماضي. صرحت الحكومة بأنها مددت خطتها للتحرير التدريجي الكامل للدعم إلى السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بدلاً من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ للأخذ في الاعتبار الأثر الاقتصادي للوباء على المواطنين. ومن المتوقع أن اجمالي تكلفة تحرير أسعار الكهرباء المتأخر الميزانية حوالي ٢٦.٧ مليار جنيه مصري على مدى الثلاث سنوات المقبلة.
- أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر يونيو ليبلغ ٤٠.٦ مليار دولار مقارنة بـ٤٠.٥ مليار دولار خلال شهر مايو، مما يعني نسبة تغطية للواردات ٧.١ شهر. نلاحظ أن ارتفع الاحتياطي الأجنبي بنسبة ١٢.٧% من أدني مستوي مسجل في شهر مايو ٢٠٢٠ عند ٣٦ مليار ولار، ولكن لا يزال أقل من مستوي ٤٥.٥١ مليار دولار قبل كوفيد-١٩ في شهر فبراير ٢٠٢٠ .
- ارتفع معدل التضخم في شهر يونيو ٢٠٢١ ليصل إلي ٤.٩% بالمقارنة بـ٤.٠% في شهر مايو ٢٠٢١ و٤.١% في أبريل ٢٠٢١. ويعتبر هذا أدني مستوي منذ عشرة سنوات. لاحظ أن معدل التضخم لا يزال ضعيفًا منذ بداية عام ٢٠٢٠ ونتوقع أن يرتفع التضخم تدريجياً في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع العالمية التي ستجبر المنتجين على ارتفاع الأسعار تدريجياً. على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم، نعتقد أن مصر ستظل تعمل في بسعر فائدة إيجابي، لكننا لا نتوقع أي تخفيضات في أسعار الفائدة أخرى من البنك المركزي حتى نهاية العام.

استراتيجية الاستثمار

- يتجه مدير الاستثمار الي زيادة مدة الصندوق، للاستفادة من العائد المرتفع المتوقع من التحسن الاقتصادي التدريجي بالاضافة الي استمرار السياسة النقدية التوسعية.